في اللغة العربيّة وشواذّها

أنطون بشارة قيقانو*

ـ ١ ـ

توطئة

اللغة العربيّة من أجمل اللغات الساميّة وأرقاها «وأكثرها ألفاظًا وأدقّها تعبيرًا»[١] وأطوعها إطلاقًا لما فيها من اشتقاق وإبدال وقلب ومجاز وتعريب[٢]، حتّى عدّها بعضهم «شامة في وجنة

(*) باحث مصنّف وأديب لبنانيّ.

(١) الألفاظ العربيّة والفلسفة اللغويّة ص: ٧، لكاتبها جرجي زيدان، بيروت ١٨٨٦.

(٢) لقد اشتقّوا ـ مثلًا ـ من الضَّرْب فعل ضَرَبَ، يَضْرِبُ، إضْرِبْ. وسمّوا آلة الضرب مضرَبًا ومضرابًا؛ ورأوا قديمًا النقودَ تُسَكّ بحديدة منقوشة تُضْرَب عليها (المعجد، مادّة سكّ)؛ فقالوا على المجاز: ضَرَبَ النقودَ، كما قالوا في النحاس: نحّس وصفّر؛ ونحن اليوم بدورنا نقول في التلفون: تلفن، يتلفن، تلفونًا، وتلفنةً؛ وفي التلفزيون: تلفز، يتلفز، تلفزة. وفي تنكيل (جيم مصريّة) الحديد، أي ألبسه مادّة التيكل، تكّل، يُنكّل، تنكيلًا. (أنظر ضحى الإسلام ١: ٣٠٥ و٣٠٦، القاهرة ١٩٥٢؛ وفؤاد أفرام البستاني: مقدّمة دائرة المعارف، المجلّد الأوّل، بيروت ١٩٥٦). على أن تلفظ هذه الأسماء والأفعال بشكل نكسبها فيه الصيغة العربيّة كما أكسب الأقدمون الأسماء الأعجميّة الصيغة العربيّة بلفظهم لها فقالوا في ألفونس Alphonse: ألفنس وأدفنش وأدفنش [ذال معجمة] (شرح مجاني الأدب ١: ٤٦٥ و٣: ١٣٣١) وأدخلوا عليه أل التعريف فقالوا: الأدفنش، وقالوا في BADAJOZ: بطليوس وجعلوا من النسبة إليها بطليوسي.

كان العربُ بالأصمّ الأغلب لا يراعون قاعدةً في التعريب، ويكبون الاسم الأعجميّ بما يبدو من ظاهر لفظه وبما يُوافق منطوقهم، فعدم تمكّنهم من النطق صحيحًا بلغة الأعاجم جعلهم يلفظون الأسماء كما تطرق مسامعهم أو كما تخرجها مخارجهم الصوتيّة، فعرّبت =

اللغات»[٣]، كما أنَّ «معرفتها ضروريّة لإتقان أخواتها»[٤] الساميّات.

بنيت قواعدها على التركيب المنطقيّ المتسلسل بحيث إنّه إذا فقدت حلقة انتثر نظام عقدها وغمض فهم ما بعدها[٥]. أمّا إذا تتبّعها الدارس بتدرّج وانتظام وجد البساطة والسهولة في فهمها وتحصيلها.

ـ ٢ ـ

النحاة واللغة

لقد قسّم النحويّون اللغة إلى اسم وفعل وحرف[٦]، وقالوا لا بدَّ لكلّ فعلٍ من فاعل ولا بدَّ لكلّ فاعلٍ من مفعول يقع عليه حكم الفاعل ـ وهذا

= بذلك طائفة من الأسماء الأعجميّة ـ أمّا نحن اليوم فيإتقاننا اللغات الأجنبيّة نلفظ الكلمة الأعجميّة بحسب مخارجها الصوتيّة في لغتها الأصليّة؛ فتبقى الكلمة على طابعها الأعجميّ.

وقالوا في الإبدال: أسهل وأشهَبَ أي نزل السهب وهو المكان السهل (كتاب الإبدال ١: ٣٦هـ لأبي الطيّب اللغويّ الحلبيّ، تحقيق عزّ الدين التّنوخي، مطبوعات المجمع العلميّ العربيّ بدمشق، دمشق ١٩٦٠، كما قالوا: أربى وأرمى أي زاد على صاحبه؛ وقالوا: أربى على السبعين، وأرمى عليها، وأرميت ورميت أي زدت. ومنها الرِّباءُ والرِّماءُ أي الزيادة. ومن الرِّباء أخذ الرِّبا في المبايعات، وفي الحديث: فمَن زاد أو ازداد فقد أربى (المصدر السابق ١: ٣٧ـ ٣٨).

وقالوا في القلب: عكس الشيء يعكسه عكسًا: ردَّ آخره على أوّله، ومقلوبه: عسك به عكًا: لصق، ومقلوبه أيضًا كعس والكعس: عظم السُّلامى [الأصابع] والجمع كماس ـ ومقلوبه أيضًا وأيضًا كسع والكسع: أن تضربَ بيدك أو برجلك على دُبُر شيء (ابن سيده: المحكم والمحيط الأعظم ١: ١٥٤ و١٥٥ مادّة عكس).

وقالوا في التعريب: قميص وسروال وديباج وفالوذج ولوزينج وبركار وقنّون وناي وزمرّد وياقوت وقمقم وطست وفنجان إلخ (أنظر أحمد أمين: ضحى الإسلام ٢: ٢٤٩).

(٣) المعلّم بطرس البستاني: مقدّمة قاموس محيط المحيط.

(٤) الألفاظ العربيّة والفلسفة اللغويّة ص: ٥.

(٥) من هنا كان تقصير الطلّاب وضعفهم في تحصيل القواعد العربيّة لأنّه يفوتهم الكثير من أبوابها بارتقائهم من صف إلى أعلى في ختام السنة المدرسيّة ولمّا يكملوا المنهج المقرّر في اللغة فتخفى عليهم مسائل كثيرة.

(٦) كلمةُ النحاةِ قولٌ مفرَدٌ باسم وفعلٍ وبحرفٍ تردُ
(نار القرى في شرح جوف الفرا، ص: ٢ للشيخ ناصيف اليازجي، بيروت ١٨٨٢).

التقسيم تقسيم منطقيّ بحت لم يعرفه العربيّ ولم يألفه ـ وجعلوا حدَّ الفاعلِ الرفع دلالة على سموّ المكانة والرفعة وحدَّ المفعول النصب لوقوع فعل الفاعل عليه، لأنَّ مَن وقع عليه الفعل كانت منزلته دون منزلة من فعل الفعل، وخصُّوا الخفض بالأسماء دون الأفعال «لأنَّ الفعلَ لا يُحقَّر وإنَّما تحقَّر الأسماء»[٧].

ثمَّ أجازوا حذف المفعول حين تدلّ عليه قرينة واعتبروا أنّ الفعل لا يخلو من فاعلٍ وقد يخلو من مفعول كأكلتُ وشربتُ. أي أكلتُ خبزًا وشربتُ ماءً[٨].

وقاس النحويّون ما سمعوه من كلام العرب على ما وضعوا له من قواعد ثمّ صنّفوا «المسائل المتشابهة تحت قاعدةٍ واحدةٍ»[٩] فما طابقها كان صحيحًا وما خالفها عُدَّ شاذًّا غريبًا.

ولو اكتفى النحويّون بالحكم على أنّه قول شاذ ولا يقاس عليه لهان الأمر، لكنّهم «تمحّلوا أن يجدوا تقديرًا لكلّ خطإٍ، أو تصويبًا لكلّ لهجة»[١٠] ففلسفوا وأوّلوا وأوغلوا في التأويل وأغربوا في الإعراب حدَّ الخيال[١١] ليبرّروا الشواذ ويجعلوا من قول شاعرٍ أخطأَ في قوله ـ

---

(٧) الكتاب ٢: ١٣٥، لبيرية، المطبعة الكبرى الأميريّة ببولاق ١٣١٦هـ.

(٨) ديوان أبي الطيّب المتنبّي بشرح أبي البقاء العكبري ٤: ٢٨١ مصر ١٩٥٦، ومصباح الطالب في بحث المطالب ص: ٢٤١، للمعلّم بطرس البستاني، بيروت ١٨٥٤، وإعراب أمثلة كتاب بحث المطالب عد ٣١٦ ص ٦١، مطبعة المرسلين اليسوعيّين، بيروت ١٨٦٥.

(٩) ضحى الإسلام ١: ٢٩١.

(١٠) المرجع في تدريس اللغة العربيّة ص ١٨٤، تأليف الدكتور سامي الدهّان، دمشق ١٩٦٣.

(١١) أنظر حول الجدل الكلاميّ اللغويّ عبّاس حسن النحو الوافي ١: ١٦ هـ ١؛ دار المعارف، مصر ١٩٦١. وتعليل النحاة في عدم تنوين الاسم الممنوع من الصرف حيث يقول: «ولكن تعليل يرفضه التأمّل وقد آنَ الوقت لإهماله...؛ لأنّ السبب الحقيقيّ لمنع الاسم من الصرف وعدم تنوينه هو أنّ العربَ الفصحاء هكذا نطقت به «نطقت بهذا منونًا وبذاك غير منون» على فطرتها وسجيتها «لا لسبب آخر» كمرعاةٍ لقواعدَ علميّةٍ وتطبيق لأسس فلسفيّة منطقيّة؛ فإنّ هذه وتلك لم تكن معروفة لديهم في عصر صدر الإسلام وما قبله من عصور الجاهليّة، فلم يستخدموا المشابهة ولم يستعينوا بقياس المناطقة أو غيره من مسالك الجدل والترهّم وأشباهه ممّا لا يوافق حياتهم الأولى». =

واستشهدوا به ـ صوابًا يطابق القاعدة؛ فكان أن «ترخّصوا في استخدام مصطلحات ليست من اللغة في شيء، كالعامل والمعمول والناصب والجازم والجارّ وغيرها، ممّا مهّد السبيل للفلسفة الكلاميّة ولمنطق اليونان، بما لهما من قياسات ومصطلحات، أن ينفذا إلى هذا الدرس»[١٢] وصار درسُ النحو «درسًا في الجدل يعرض النحاة فيه قدرتهم على التحليل العقليّ بما كانوا يفترضون من مشكلات وما يقترحون لها من حلول»[١٣] وأتوا بأمثلة لا تخطر على فكر لبيب ولا يمكن أن يستخدمها فصيح في أسلوبه، ولم ترد في نصّ سوى في كتبهم النحويّة كقولهم: أزيدًا لم يضرب عمرًا إلّا إيّاه[١٤]، وقد كنتُ أظنُّ أنّ العقرب أشدُّ لسعةً من الزنبور فإذا هو هي أو فإذا هو إيّاها[١٥]، ومسألة الكحل[١٦] وغيرها[١٧]، وكلّها أشبه بالأحاجي والحيل منها بالأسلوب الصافي الرصين الجدير بأن يكون مثلًا.

ولكن إذا عرفنا أنّ النحاة أنفسهم قد أجازوا للشاعر ما لم يجيزوه لسواه وأنّ للوزن والقافية حكمهما عليه (وكم حكم الوزن والقافية على الشاعر، فأخّر وقدّم وحرّك وسكّن ورفع ونصب)[١٨]، لوجب عدم الأخذ

= والنحو الوافي ٤: ٢٦٩ هـ ١ [حول الفاء السببيّة وجواز نصب المضارع بعدها بأن مضمرة أو عدمه] وص ٢٧١ إلى ٢٧٤ وص ٢٨٣ هـ ١ وص ٣٠٠ هـ ٣ [حيث لا الناهية جزمت فعل الشرط وجوابه، وتخيّلهم في إعراب تلك الأمثلة لمَن يتمسّك بصحّتها]، وجميعها أمثلة شاذّة لا تصلح للقواعد ولا هي منه في شيء سوى أنّه نُطِقَ بها!! ولو كان خطأً!! وص ٣٢٩.

(١٢) في النحو العربيّ ص ١٤. نقد وتوجيه، تأليف مهدي المخزومي، بيروت ١٩٦٤.

(١٣) المصدر السابق ص ١٤-١٥.

(١٤) ليس مضاء القرطبي: الردّ على النحاة ص ١٢٦، نشره وحقّقه الدكتور شوقي ضيف؛ وفيه الكثير من هذه الأمثلة.

(١٥) مغني اللبيب ١: ٨٨، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، مصر بدون تاريخ.

(١٦) مصباح الطالب في بحث المطالب ص ٣٠٠.

(١٧) المرجع في تدريس اللغة العربيّة ص ١٩٠.

(١٨) نحو:

لا طيبَ للعيش ما دامت منغصةً ... لذّةُ بادّكارِ الموتِ والهرمِ.

سِيلي إن جهلتِ الناسَ عنّا وعنْهُمُ ... فليس سواءً عالمٌ وجهولُ.

(شرح قطر الندى وبلّ الصدى ص ١٣٠ و١٣١ لابن هشام، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، مصر ١٩٥٤). =

بذلك الشواذ الوارد في شعره وطرحه جانبًا وعدم حشو الأدمغة به وتسويد صفحات كتب اللغة بالدفاع عنه وتبرير قائله، في حين أنَّ قائله لم يكن يقصد ما استنتجه اللغويّون من قوله وإنّما كان همّه أن يقول الشعر، فهكذا استقام له الوزن وهكذا تمَّ نطقه به؛ وأبو عبيدة كان يقول: «ليس الشعر حجّةً في النحو لأنَّ الشاعر يُضطَرُّ فيلجئهُ الاضطرار إلى أن يقولَ ذلك»[١٩].

أمثلة النحويّين

قالوا في المبتدأ:

هو الاسم المرفوع المجرَّد عن العوامل اللفظيّة للأسناد[٢٠]. وهذا تحديد فلسفيّ منطقيّ بحت، لأنَّ العربيّ في بداوته لم يكنْ يدري ما تعني كلمة «عوامل» ولا «العوامل اللفظيّة» ولا «الأسناد» نحو: اليومُ أشربُ.

وقالوا في الظرف:

هو كلّ اسم مكان أو زمان حدث فيه فعل وتضمّن معنى في[٢١] نحو: اليومَ أشربُ. واحتجّوا على ذلك بقول امرئ القيس:[٢٢]

= صَرَمْتَ حِبالَكَ بعدَ وصلِكَ زَيْنَبُ والدهرُ فيه تصرُّمٌ وتَقَلُّبُ.
(مجاني الأدب في حدائق العرب ٤: ٨٩ عد ١٠٩).

فيا عَجَبًا من دائلٍ، أنتَ سيفُهُ، أمَا يتوقّى شفرتي ما تقلّدا؟
(منتقيات أدباء العرب في الأعصر العباسيّة ص ٣٢٦ للأستاذ بطرس البستاني، مكتبة صادر، بيروت ١٩٤٨).

(١٩) نقائض جرير والفرزدق ٢: ٥٥٢، طبعة بيفن ليدن ١٩٠٨-١٩٠٩؛ وانظر في النحو العربي ص ١٦٦.

(٢٠) مصباح الطالب في بحث المطالب ص ١٨٦.

(٢١) المصدر السابق ص ٢٥٣.

(٢٢) حسن السندوبي: شرح ديوان امرئ القيس ص ١٧٣ رقم ٥٧، الطبعة الثالثة، مصر ١٣٧٣ هـ ١٩٥٣م. وقد وردت رواية البيت فيه بتسكين «أشْرَبْ» على ما يعرف بـ«الروم» وهو حركة الشفتين بالضمّ في السكون (انظر رسالة الغفران ص ٢٩٠ و٢٩١ لأبي العلاء المعري، تحقيق بنت الشاطئ، الطبعة الأولى، مصر ١٩٥٠) ولليبت روايات متعدّدة منها رواية وردت فيها كلمة «أسقى» بدلاً من كلمة «أشْرَبْ» (انظر ديوان امرئ القيس =

اليومَ أشربُ غيرَ مستحقبٍ إثمًا من الله ولا واغلِ

فمَن أنبأنا أنَّ امرأ القيس قد نصب اليوم على الظرفيّة، أو نطق بالفعل «أشْرَبْ» ساكنًا؟ وهل كانت القراءات معروفة في زمنه؟ ليقول بيته بـ«الروم»!! أليس هذا من عمل راوية لجأ إليه أحدهم يسأله شاهدًا على الظرف فكان أن جاءه بهذا البيت ونسبه لامرئ القيس ونصب له فيه كلمة اليوم؟؟؟ كما جزم فيه الفعل المضارع المجرَّد لمَن سأله فتوى في قراءة شاذّة سمعها بجزم المضارع المجرَّد؛ فأورد له أيضًا هذا البيت وجزم له فيه «أشْرَبْ» ونسبه لامرئ القيس؟ «فصحَّت» عندئذٍ القراءة؛ وفي الطوسي عن أحمد بن حاتم: «لم أجد أحدًا من الرواة يعرفها [يعرف الأبيات التي يذكر فيها امرؤ القيس هذا البيت]، وسمعتهم يذكرونها له»[٢٣].

وهكذا أجازوا إعراب «اليومُ» الأوّل بالرفع على الابتداء و«اليومَ» الثاني بالنصب على الظرفيّة. وكان لنا من كلمة واحدة إعرابان مختلفان تتخبّط بينهما!!

وقالوا في كان وأخواتها وإنَّ وأخواتها:

إنّهما من النواسخ تدخلان على المبتدأ والخبر؛ فكان ترفع الأوّل وتنصب الثاني نحو: كان زيدٌ حاضرًا، وإنَّ تعمل عكس كان أي تنصب الأوّل وترفع الثاني نحو: إنَّ زيدًا حاضرٌ. وإذا بهم يجيزون: كان زيدٌ حاضرٌ وإنَّه زيدٌ حاضرٌ؛ وحجّتهم في ذلك أنَّ اسم كان هو ضمير الشأن المستتر وأنَّ اسم إنَّ هو الضمير ذاته المتّصل بها وجملة زيدٌ حاضرٌ من المبتدأ والخبر هي خبر كان وإنَّ[٢٤].

= ص ١٢٢ رقم ١٦، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر ١٩٥٨، وشعراء النصرانيّة قبل الإسلام ص ١٩).

(٢٣) ديوان امرئ القيس ص ٤١١ رقم ١٦، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر ١٩٥٨.

(٢٤) إعراب أمثلة كتاب بحث المطالب عد ٢١٩ ص ٤٠ وعد ٢٢٠ ص ٤١.

وقالوا في ليس:

«متى انتقض خبرُها بإلاَّ بطُلَ عملُها»[٢٥] نحو: ليس الطيبُ إلاَّ المسكُ؛ لكنّهم أجازوا النصبَ بعدها على الخبريّة؟؟ وقالوا: «إن شئتَ رفعتَ الاسم والخبر... وإن شئتَ نصبتَ الخبر»[٢٦] ولعلّهم أجازوا ذلك لسماعهم بيتًا من الشعر جاء فيه خبر ليس منتقضًا بإلاَّ ومنصوبًا فأجازوا؟

وسمعوا قوله:[٢٧]

أتهجرُ ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفسًا بالفراق تطيبُ[٢٨]

بنصب كلمة نفسًا.

(و) سمعوا قوله:

فقلتُ أدعُ أخرى وأرفع الصوتَ جهرةً
لعلَّ أبي المغوار مِنكَ قريبُ[٢٩]

بجرِّ كلمة أبي بعد لعلَّ

وبدلاً من أن يخطّئوا قائليهما ويعدّوا بيتيهما من الشواذّ راحوا يؤوّلونهما تأويلاً غريبًا عجيبًا بعيدًا كلّ البعد عن القاعدة الموضوعة،

---

(٢٥) المعلّم بطرس البستاني: مصباح الطالب في بحث المطالب ص ٢٠٧، بيروت ١٨٥٤.

(٢٦) أنظر ديوان أبي تمام ٤: ١١٢ بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق محمّد عبده عزّام، دار المعارف، مصر ١٩٦٥. وقد شكّ الوقوف على جوازات النحويّين عليه بالتعليق الذي علّقه المعلّم بطرس البستاني على كتاب بحث المطالب وسمّاه مصباح الطالب في بحث المطالب؛ فبيّن اختلاف آرائهم وتضاربهم حول القاعدة الواحدة «حتى باتت اللغة وكأنّ لا ضابط لها» [ص ٢٨٤هـ]، وما إجازة النصب بعد إلاَّ في خبر ليس إلاَّ واحدٌ من تلك الجوازات؛ وعبّاس حسن: اللغة والنحو بين القديم والحديث ص ٤٦ س ٣... وص ٦٦ س ١... وص ٦٧ وص ٨٤ س ١٩ وص ٨٥ س ١، دار المعارف، مصر ١٩٦٦.

(٢٧) البيت للمخبّل السعدي. انظر الجمل للزجاجي ص ٢٤٦ هـ ٣، تحقيق ابن أبي شنب، الطبعة الثانية بارس ١٩٥٧.

(٢٨) كتاب شرح أبيات الشواهد التي استشهد بها ابن عقيل في شرحه ألفية ابن مالك ص ٨، مطبعة المعارف، بيروت ١٨٧٢.

(٢٩) المصدر السابق ص ١٢٧.

فجعلوا ـ في البيت الأوّل ـ (ما) حرف نفي و(كان) زائدة و(نفسًا) تمييزًا، معلّلين أنّ من شروط التمييز أن يفسّر ما أنبهم من الذوات[٣٠] ـ وهذا تحديد فلسفيّ منطقيّ أيضًا ـ وجعلوا ـ في البيت الثاني ـ (لعلّ) حرف جرّ و(أبي) مجرورًا لفظًا مرفوعًا محلًا على الابتداء و(قريبٌ) خبر المبتدأ[٣١]. في حين أنّ الإعراب الأكثر تناولًا وموضوعيّة في البيت الأوّل هو أن تكون (كان) ناقصة كشأنها و(نفسًا) بالرفع اسمها والجملة خبرًا، وهذه هي «الرواية الصحيحة»[٣٢]. وفي البيت الثاني: أن تكون (لعلّ) عاملة عمل إنّ و(أبي) اسمها منصوب بالألف و(قريبٌ) خبرها. وللبيت هذا رواية بالنصب وردت في أمالي القالي[٣٣] علّق عليها المصحّح في الهامش: «هكذا في النسخ بالألف منصوبًا، وهو خلاف ما في كتب اللغة والنحو من أنّه مجرور بلعلّ في لغة عقيل ويستشهدون لذلك بالبيت؛ فإن صحّ ما هنا كان فيه روايتان»[٣٤].

التنازع: وتنازعوا في التنازع حتّى عدّ بابه «من أكثر الأبواب النحويّة اضطرابًا وتعقيدًا وخضوعًا لفلسفة عقليّة خياليّة ليست قويّة السند بالكلام المأثور الفصيح، بل ربّما كانت مناقضة له»[٣٥].

المنادى: واختلفوا في المنادى، فقالوا إنّه مبنيّ على الضمّ أي على ما كان يرفع به قبل النداء إذا كان معرفة، في المفرد وعلى الألف في المثنّى وعلى الواو في الجمع نحو: يا يوسفُ يا يوسفان يا يوسفون؛ وإنّ النكرة

(٣٠) المعلّم بطرس البستاني: مصباح الطالب في بحث المطالب ص ٢٩٣.
(٣١) كتاب شرح أبيات الشواهد التي استشهد بها ابن عقيل في شرحه الفية ابن مالك ص ١٢٧.
(٣٢) الجمل للزجاجي ص ٢٤٦ هـ ٣
(٣٣) كتاب الأمالي ٢: ١٤٧ تأليف القالي، الطبعة الثالثة، مطبعة السعادة، مصر ١٩٥٤.
(٣٤) من العجب أنّه إذا جرى أحدهم في إعراب بيت من الشعر ميّتًا ما فيه من شواذ تبعه الجميع في ذلك الإعراب دون تغيير أو إشارة، إلى أنّ لهذا البيت وجهًا آخر يجري إعرابه عليه، وما على القارئ إلّا أن يطلب البيت الأوّل ـ مثلًا ـ في جميع كتب النحو التي اعتنت بإعراب الشواهد ليرى أنّ الجميع ينقل بعضهم عن بعض دون أن يتكلّف واحدٌ أن يقول إنّ لهذا البيت وجهًا آخر يمكن إعرابه عليه.
(٣٥) عبّاس حسن: النحو الوافي ٢: ١٦٣، دار المعارف، مصر ١٩٦١.

المقصودة مبنيّة كذلك على الضمّ نحو: يا رجلُ. أمّا النكرة غير المقصودة فتنصب كقول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي.

النكرة المقصودة: ثمّ قالوا إنّ النكرة المقصودة متى وصفت ترجّح نصبُها على ضمّها حملاً على المشبّه بالمضاف، لأنّ النعتَ من تمام المنعوت كيا عظيمًا يُرجى لكلّ عظيم.

وإذا كان الاسم المنادى مبنيًّا قبل النداء قدر بعد النداء بناؤه على الضمّ كياسيبويه ويا هذا؛ وإذا اضطرّ الشاعر إلى تنوين المنادى المبنيّ على الضمّ جاز له تنوينه وهو مضموم وكان له نصبه نحو:

سلامُ الله يا مطرٌ عليها ...[٣٦]

(و)... يا صديًا وفتك الأواقيّ[٣٧]

المنادى المنعوت والمعطوف: أمّا إذا نُعِتَ المنادى جاز في نعته الرفع والنصب، وإن عطفْتَ عليه بعلم وجب ضمّ المعطوف ما لم يكن محلًّى بأل فيجوز رفعه ونصبه[٣٨] نحو:

ألَا يا زيدُ والضحّاكُ أو والضحّاكَ سِيْرَا ...[٣٩]

الممنوع من الصرف: وفي الممنوع من الصرف، صرفوا ما منعوا ومنعوا ما صرفوا، «وجعل النحاة يفرضون لهذا المنع عللاً ثمّ يختلفون أنكر الاختلاف فيما يفرضون»[٤٠]، فأجازوا وقدّروا كما في حسّان وشيطان

---

(٣٦) وتتمّة البيت: وليس عليك يا مطرُ السلامُ؛ وهو من قصيدة للأحوص الأنصاري (خزانة الأدب ٢: ١٣١، المطبعة السلفيّة، القاهرة ١٣٤٨ هـ.

(٣٧) وصدر البيت: ضربت صدرها إليّ وقالت: ... وفي نسبة قائله اختلاف (انظر شرح شذور الذهب ص ١١٢، لابن هشام)، والصواب يا عديُّ بالضمّ لكن الوزنَ ألجأه إلى تنوينه فجاء به منونًا على النصب (المصدر السابق ص ١١٣).

(٣٨) أنظر: المعلّم بطرس البستاني، مصباح الطالب في بحث المطالب ص ٢٦٦ هـ ٢ وص ٢٦٧ هـ ١.

(٣٩) ابن هشام: قطر الندى وبلّ الصدى ص ٢١٠، مصر ١٩٥٤.

(٤٠) إحياء النحو ص ١٦٩، لإبراهيم مصطفى، القاهرة ١٩٥١.

وصوّان وظمآن، وسلاسلاً، وأغلالاً، حتّى بات الممنوع مصروفًا والمصروف ممنوعًا[41].

فقالوا:

قسمًا بمكّةَ والمقامِ... [42]

ثمّ قالوا:

قسمًا بمكّةِ والمقامِ... [43]

وحجّتهم في ذلك أنّ الشاعر إذا كنّى بمكّة عن الحضرة الإلهيّة جاز جرّها لنزع صفة العلميّة عنها، وإذا كان المراد بمكّة اسم المدينة، منع من الصرف[44].

وتشاجروا في الظروف وإعرابها والحروف المهملة وأحكامها[45]، فكيف هي عند سيبويه ظرف محلّه النصب أبدًا وما بعدها خبر، ولا يُسأل بها إلّا عن الأوصاف الغريزيّة، فيقال كيف زيدٌ أصحيحٌ أم سقيمٌ؟ ولا يقال كيف زيدٌ أقائمٌ أم قاعدٌ، بل يكون السؤال عن مثل هذا بهل أو بالهمزة.

وهي عند السيرافي غير ظرف فهي مبنيّة على الفتح موضعها الرفع مع المرفوع والنصب مع المنصوب، فتكون عندئذٍ خبرًا في نحو: كيف زيدٌ؟ وحالًا في كيف جاءَ زيدٌ؟[46].

---

(٤١) مصباح الطالب في بحث المطالب ص ١٥٤ هـ ١ وص ١٥٥ هـ ٢ وص ١٥٨ هـ ٢ وص ١٦٢ هـ ٢.

(٤٢) ديوان ابن القارض ص ١٤٤ ط. طبعة أمين الخوري، المطبعة الأدبيّة، بيروت ١٩٠٤.

(٤٣) ديوان ابن القارض ص ٣١٦، طبعة رُشيد الدحداح، مرصيلية ١٨٥٣.

(٤٤) راجع للديوان المذكور ص ٣١٨.

(٤٥) أنظر في الحروف باب قد (مغني اللبيب ١: ١٨٦ ط. دمشق ١٩٦٤)، وباب الكاف المفردة (المصدر السابق ص ١٩٥)، والفاء زائدة أو عاطفة (النحو الوافي ٤: ٣١٠ هـ ٢).

(٤٦) بحكم باب الإعراب عن لغة الأعراب ص ٦٧٨، للسطران جرمانوس فرحات، نشره الشيخ رُشيد الدحداح، مرصيلية ١٨٤٩.

و(ما) هي كافّة وغير كافّة، كافّة في إنَّ وأخواتها، لكنّهم أجازوا أعمالَها مع ليت وإلغاءها فقالوا:

ألا ليتما هذا الحمامُ أو الحمامَ لنا ...[٤٧]

وهي زائدة مع كي نحو: لكيما يغفرَ لكم أبوكم[٤٨].

وهي كافّة مع كي أيضًا نحو: وقفتُ لها كيما تمرُّ...[٤٩]

وإنَّ (ما) الواقعة قبل خلا وعدا هي مصدريّة عند جمهور النحاة وزائدة عند المازني؛ وإنَّ (خلا) و(عدا) و(حاشا) هي حروف جرّ؛ إذا تقدّمتها (ما) [ما عدا (حاشا)] فلا تدخل عليها ما، ولستُ أدري كيف جعلوا من قول الأخطل:

رأيتُ الناسَ ما حاشا قريشًا ...[٥٠]

شواذًا لا يُقاس عليه، ولم يحاولوا تأويلَ ذلك وتبريرَه كما فعلوا بقول جرير:

... أن سيقتلُ...[٥١]

وقالوا إذا تقدّمتها ما ترجَّح أنّها أفعالٌ وانتصب ما بعدها، لكنّهم أجازوا النصب أو الخفض بها دون ما، وقالوا: إذا نصبت بها كانَت أفعالاً وإذا جررت بها كانت حروفًا، كما يمكن الجرُّ بها وإن تقدّمتها (ما) ـ لأنّها زائدة ـ على رأي المازني[٥٢]؟؟؟

---

(٤٧) البيت للنابغة الذبياني، الديوان ص ٣٥، تحقيق وشرح كرم البستاني، دار صادر ـ دار بيروت، بيروت، ١٩٦٠.

وفي أعمال ما وإلغائها مع ليت انظر مبادئ العربية ٤: ٢٢٢ عد ٣٨٤ ف ٢ هـ ٢، للمعلّم رشيد الشرتوني، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٤٢.

(٤٨) إنجيل مرقس ١١: ٢٥ من الترجمة الكاثوليكية، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٥١.

(٤٩) البيت لشبيب الأكبر، كتاب الأغاني ١: ٣٤٩ لأبي الفرج الأصفهاني، دار الثقافة، بيروت ١٩٥٥.

(٥٠) ديوان الأخطل ص ١٦٤ هـ ط، وانظر مصباح الطالب ص ٢٨٤-٢٨٥ هـ ٢.

(٥١) ديوان جرير ص ٣٤٨، للصاوي، مصر ١٩٣٤.

(٥٢) مصباح الطالب في بحث المطالب ص ٢٨٤ و٢٧٦ وإعراب أمثلة كتاب بحث المطالب ص ٧٦ عد ٤٠١ وص ٧٧ عد ٤٠٢، ٤٠٣.

الإضافة مع أل: لقد أجاز الكوفيّون الإضافة مع أل ومنعها البصريّون؛ واستشهد الكوفيّون على ذلك بإجازات مسموعة عن العرب[٥٣]، لكنّهم نسوا أنّ القائل الذي استشهدوا بقوله لم يكن يقصد شيئًا ممّا احتجّوا بقوله.

- ٣ -

بساطة الشاعر وجمال الشعر

إنَّ الشاعرَ العربيّ لم يكن يعرف شيئًا من قواعد النحو ولم يكن همّه أن تكون «نفسًا» تمييزًا أو اسمًا لكان ولا أبا أو أبي بالنصب أو الخفض وإنّما همّه أن يقولَ الشعر متى استقام له وزن دون أن يعرف ما الوزن؟ يقوله عفو الخاطر، حتّى إنّه لم يكن يدري ما الفاعلُ أو المفعول[٥٤]، فكيف نريده يدري إن كانت لعلَّ تنصب أو تخفض؟ أو «فإنّي وقيارٌ بها لغريبُ» أو «وقيارًا»[٥٥].

وإنَّ «ما» الواقعة قبل خلا وعدا وحاشا والواقع بعدها المستثنى، مجرورًا لا تكون مصدريّة وإنّما هي زائدة؟[٥٦] وحديثه لطيف منمق خارج عن الكلفة[٥٧]، وهو في قوله للشعر يخطئ ويصيب كما يخطئ كلّ امرئٍ على وجه البسيطة.

الراجز العُماني: دخل الراجز العُماني يومًا على الرشيد فأنشده في صفة فرس:

كأنَّ أذنيه إذا تشوَّفا قادمةٌ أو قلمًا محرَّفا

---

(٥٣) عباس حسن: النحو الوافي ١: ٤٩٠.

(٥٤) خير مثال على ذلك قول الفرزدق (الديوان ١: ٢٦٢ هـ ٥ للصاوي، مصر ١٩٣٦)، وانظر أحمد أمين: ضحى الإسلام ١: ٣٠٨ مع الهامش ١.

(٥٥) البيت لضابئ البرُجمي (الأعلام ٣: ٣٠٥ للزركلي)، وله رواية بالنصب على غير ما يستشهد بها النحاة وردت في الكامل ١: ١٨٨ للمبرّد، مطبعة الاستقامة، القاهرة ١٩٥١.

(٥٦) النحو الوافي ٢: ٢٦٢ وما بعدها.

(٥٧) ضحى الإسلام ١: ٣١٩-٣٢٠.

«فعلم القوم كلُّهم أنّه قد لحن ولم يهتدِ منهم أحدٌ لإصلاح البيت إلّا الرشيد» فقال له:

تخالُ أذنيه إذا تشوّفا ...[٥٨]

فكان على النحويّين ألّا يحاولوا تبرير الخطأ بأخطاءٍ أخرى وبتعليلات فاسدة معوجّة يستنجونها ولا طائل تحتها بل كان عليهم أن يقولوا إنّ هذا الشاعر قد أصاب وذاك قد أخطأ وقوله شاذٌّ لا يقاسُ عليه: «وما جعلَ الشعراءَ معصومين يُوَقَّوْنَ الخطأَ والغلطَ، فما صحَّ من شعرهم فمقبول وما أبته العربيّةُ وأصولُها فمردود»[٥٩].

النابغة الذبياني: كذلك النابغة الذبياني ـ حكم عكاظ ـ قد أخطأ في موضعين من قصيدته الدالية التي مطلعها:

أمِن آلِ ميّةَ رائحٌ أو مغتدِ عجلانَ ذا زادٍ وغير مزوَّدِ[٦٠]

الأوّل في قوله:

زعمَ الغدافُ بأنّ رِحْلَتَنا غدًا وبذاكَ خبَّرنا الغدافُ الأسودُ

فاحتار النحويّون في تبرير خطأه ولفّوا وداروا وبدلًا من أن يقولوا: أخطأ فيُريحون ويستريحون، أخذوا باستنباط العلل النحويّة المتضاربة[٦١].

والثانية في قوله:

... ... عنمٌ يكادُ من اللطافة يُعْقَدُ[٦٢]

---

(٥٨) الكامل في اللغة ٢: ٩٤.

(٥٩) الصاحبي في فقه اللغة ص ٢٧٦ لابن فارس، حقّقه مصطفى الشويمي، بيروت ١٩٦٤، والمزهر ٢: ٤٩٨ للسيوطي، وقد نقل السيوطي فصله هذا عن ابن فارس.

(٦٠) شعراء النصرانيّة قبل الإسلام ص ٦٤١، وديوان النابغة ص ٣٨.

(٦١) أطلبها في كتاب شعراء النصرانيّة قبل الإسلام ص ٦٤١ هـ ٤.

(٦٢) المصدر ذاته ص ٦٤٤، والبيتان هما:

سقط النصيف ولم تُرِدْ إسقاطَهُ فتناولته واتّقتنا باليدِ
بمُخَضَّبٍ رخصٍ كأنّ بَنانَهُ عنمٌ يكادُ من... ...

إلاَّ أنّه في هذه المرّة قد أراحهم هو من التأويل والتعليل إذ أقرَّ بنفسه عن خطأه لمّا دخل يثرب وسمع القينة تغنّي شعره وقد مدَّت صوتَها بكلمة اليدِ فصارت الكسرة كالياء ومدَّت يعقدُ فصارت الضمّة كالواو؛ ففطن لذلك[٦٣].

لكنّهم توقّفوا عند قوله:

كليني لهم يا أميمَة ناصبِ[٦٤] . . . . . .

واختلفوا في نصبه المنادى مع أنّه معرفة، فقالوا «والأحسن بالضمّ». وبدلاً من أن يخطّئوه، راحوا يختلقون شتّى التآويل، فقالوا: إنّه منادى مرخَّم حذفت تاؤه، ثمَّ هو لم يجرّها مجرى الترخيم فأتى بها بالفتح[٦٥]. وقالوا: إنّه مرخَّم والأصل: يا أميمَ، ثمّ أدخلت التاء غير معتدٍّ بها... وقيل: هو مبنيّ على الفتح لأنَّ منهم مَن يُبقي المنادى المفرد على الفتح...[٦٦] إلى سوى ذلك من التعليلات والتبريرات الطويلة المعوجّة.

عمل النُحاة في الشعر واللغة

فالنحاة هم الذين حمَّلوا الشعراء أشياء لم يقولوها ولم تخطر لهم ببال: «وإنّما نطقوا (أي الشعراء) عن فطرةٍ وطبيعة»[٦٧]؛ والنحاة هم الذين أمنوا اللغة والنحو بتعليلات فاسدة «فأغرقوا القواعد في الشواذ، وأفسدوا الأحكام بالاستثناء حتّى ندر أن تستقيم لهم قاعدة أو يُطرد عندهم قياس»[٦٨]، وأوردوا على ذلك أمثلة راحوا يؤوّلونها ليصحّحوها فزادوها إفسادًا «لأنَّ العربيّ الذي نطق بتلك الأمثلة لا يعرف... شيئًا من تلك

---

(٦٣) المصدر السابق ص ٦٤٤ هـ ١.

(٦٤) وتتمّة البيت: وليلي أقاسيه بطيء الكواكب (المصدر السابق ص ٦٤٤ والديوان ص ٩).

(٦٥) شعراء النصرانيّة قبل الإسلام ص ١٤٤ هـ ٢.

(٦٦) خزانة الأدب ٢: ٢٧٩، ٢٨٠.

(٦٧) النحو الوافي ١: ٦٩ هـ ٣، والذي يقوله المؤلّف هناك ينطبق تمامًا هنا.

(٦٨) المرجع في تدريس اللغة العربيّة ص ١٨٢ نقلاً عن كتاب «في أصول الأدب» لأحمد حسن الزيّات، مصر ١٩٣٥.

المصطلحات التي ظهرت أيّام تدوين العلوم وجمعها وتأليفها، ولا شأنَ له بها»[٦٩]؛ كتأويلهم ليت الأعشى[٧٠]:

ولستَ بالأكثر منهم حصىً وإنّما العزّةُ للكاثرِ[٧١]

وكتأويلهم ليت أبي نوّاس:[٧٢]

كأنَّ صغرى وكبرى من فقاقعها حصباءُ درٍّ على أرضٍ من الذهب[٧٣]

وكلّها تأويلات «مرفوضة لا يعرف عنها الشاعرُ شيئًا»[٧٤].

حبّ الظهور في المجالس: دفعهم إلى ذلك حبُّ الظهور في مجالس المناظرات وشغفهم بكلّ ما هو جديد؛ ولمّا أحسَّ الأعراب بلجوئهم إليهم يستفتونهم حول كلمةٍ أو بيتِ شعر عمدوا إلى الاختلاق والإغراب[٧٥]، يتكسبون بذلك»[٧٦]، يضاف إلى كلّ هذا «العداءُ بين البصريّين والكوفيّين [الذي] بلغ مبلغًا عظيمًا، فكان علماءُ كلتا المدينتين يتشيّعون لمذهبهم

(٦٩) عبّاس حسن: النحو الوافي ٢: ٢٦٢، ٢٦٣ و٢٩٧ مع هـ ٢.

(٧٠) ديوان الأعشى الكبير ص ١٤٣، شرح وتعليق الدكتور م. محمّد حسين، مصر ١٩٥٠.

(٧١) والشاهد هو في الجمع بين أل المقترنة بأفعل التفضيل مع من الجارّة، وهذا ممتنع. وقد أوّل النحاة تلك تأويلات عديدة قيل منها: إنَّ أل زائدة، وقيل إنّ من متعلّقة بأفعلَ محذوف مجرّد عن أل والإضافة، مدلول عليه بالمذكور، والتقدير: ولستَ بالأكثرِ أكثرَ منهم. وقيل إنّ من للتبعيض لا للتفضيل إلخ. (انظر مصباح الطالب في بحث المطالب ص ٢٩٨ هـ١).

(٧٢) ديوان أبي نوّاس ص ٧٢، القاهرة ١٩٥٣ وفيه: كأنَّ صغرى وكبرى من فواقعها...

(٧٣) والشاهد فيه ـ على حدّ قول النحاة ـ إنَّ أبا نوّاس قد أتى بكلمتي «صُغرى» و«كبرى» مؤنّثتين للتفضيل وهما مجرّدتان (على الإضافة)، وقد أولوا ذلك تأويلاً غريبًا بعيدًا عن الصواب فيه حذف وزيادة؛ قالوا: إنَّ الأصل «كأنَّ صغرى فقاقعها وكبرى من فقاقعها» وإنَّ «فقاقعها» الأولى محذوفة لدلالة الثانية عليها، وإنَّ «من» زائدة، مع العلم أنّ من لا تزاد إلّا بعد نفي شرط أن يكون منفيها نكرة نحو: ما جاءني من أحدٍ.

والواقع إنَّ الليتَ لا يتضمّن أيٌّ معنى للتفضيل البتّة وإنَّ «الشاعرَ لم يقصد التفضيل مطلقًا ولا التفت عن شيءٍ أصغر أو أكبر من شيءٍ آخر، وإنّما قصد صغرى وكبرى من حيث هي، لا باعتبار موازنتها بغيرها... وما أشدَّ حاجتنا إلى فصل مثل هذا [التأويل وسواه] ممّا لا داعي له» (انظر النحو الوافي ٣: ٣١٢).

(٧٤) عبّاس حسن: النحو الوافي ٣: ٣١٣.

(٧٥) أنظر أحمد أمين: ضحى الإسلام ١: ٣١٥.

(٧٦) المصدر السابق: ٣١٣.

ويبرهنون عليه بالمصنوع أحيانًا»[٧٧]؛ فإذا أقرَّ البصريّون قاعدة خالفهم بها الكوفيّون والعكس بالعكس[٧٨].

فوجودُ روايتين للبيت الواحد من الشعر الأولى شاذّة والثانية صحيحة:

الرواية الشاذّة	الرواية الصحيحة
اليومَ أشرَبْ[٧٩]	اليومَ أسقى[٨٠]
لعلَّ أبي المغوار[٨١]	لعلَّ أبا المغوار[٨٢]
وما كان نفسًا[٨٣]	وما كان نفسي[٨٤]
كأنَّ ثدياه حقان[٨٥]	كأنَّ ثديَيه حقان[٨٦]

---

(٧٧) المصدر السابق: ٣١٥.

(٧٨) أنظر مثالًا على ذلك كتاب المقصور والممدود ص للأنباري: هل يجوز قصر الممدود؟ تحقيق عطيّة عامر، المطبعة الكاثوليكيّة، بيروت، ١٩٦٦.

(٧٩) ديوان امرئ القيس ص ١٧٣ رقم ٥٧ تأليف حسن السندوبي، الطبعة الثالثة، مصر ١٣٧٣ هـ ١٩٥٣م.

(٨٠) ديوان امرئ القيس ص ١٢٢ رقم ١٦، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر ١٩٥٨.

(٨١) كتاب شرح أبيات الشواهد التي استشهد بها ابن عقيل في شرحه الفية ابن مالك ص ١٢٧، مطبعة المعاوف، بيروت ١٨٧٢.

(٨٢) كتاب الأمالي: ٢: ١٤٧ تأليف أبي علي القالي، الطبعة الثالثة، مطبعة السعادة، مصر ١٩٥٤.

(٨٣) كتاب شرح أبيات الشواهد... ص ٨.

(٨٤) الجمل ص ٢٤٦ تأليف الزجاجي، تحقيق ابن أبي شنب، الطبعة الثانية، باريس ١٩٥٧.

(٨٥) كتاب شرح العلامة ابن عقيل على الفية ابن مالك ص ٩٥، الطبعة الثالثة، المطبعة الأدبيّة، بيروت ١٩٠٢.

(٨٦) حسب قاعدة إنَّ وأخواتها، وفي رواية البيت اضطراب إن في صدره أو عجزه، فقد روي صدره بأربع روايات؛ ذكرها مؤلّف كتاب شرح أبيات الشواهد ص ١٦٠ فاطلبها؛ كما روي عجزه بثلاث روايات ولا خير في جميعها، الأولى: كأنْ ثدييه حقان؛ بجعل ثدييه اسم كأنْ المخفّفة منصوبًا بالياء، وحقان خبر. وهذا قيل شاذّ لا يقاس عليه (ابن عقيل: كتاب شرح العلّامة ابن عقيل على الفية ابن مالك ص ٩٥ والنحو الوافي ١: ٥٠٤). الثانية: كأنْ ثدياه حقان، بجعل اسم كأنْ المخفّفة ضميرَ الشأنِ المحذوف والجملة من المبتدأ والخبر في محلّ رفع خبر كأنْ (ابن هشام: قطر الندى ص ١٥٩، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد). الثالثة: كأنَّ ثدياه حقان؛ على مَن يجعل المثنّى بالألف في الأحوال كلّها (ابن عقيل الكتاب المذكور ص ٩٥)؛ وهذا شاذٌّ أيضًا.

كأنَّ أذنيه قادمةٌ[٨٧] تخالُ أذنيه قادمةٌ[٨٨]
إنّي وقيارٌ[٨٩] إنّي وقيارًا[٩٠]

تنبيه أنَّ للنحويّين «دخلاً كبيرًا في اللغة التي بين أيدينا، وأنّهم خلقوا أشياء لا تعرفها العرب»[٩١] خصوصًا لما فلسفوا اللغة وقعّدوها[٩٢] و«انحرفوا بالنحو إلى غير منهجه لا يعبئون بغير الاعتبارات العقليّة يُحكّمونَها»[٩٣] وشاء كلُّ فريقٍ أن يؤيّد نظريّته، فكان يأتي بالشاهد من عنده ـ إذا ما تعزَّر وجوده ـ وينسبه إلى «شاعر» أو إلى «بعضهم» من الأعراب؛ كالذي حكاه اللاحقي عن سيبويه قال: «سألني سيبويه هل تحفظ للعرب شاهدًا على إعمال فَعِل؟ قال: فوضعتُ له هذا البيت:

حَذِرٌ أمورًا لا تُضِير وآمِنٌ ما ليس مُنجيه مِنَ الأقدارِ»[٩٤]

وإنَّ المبرِّد وضع له جماعة كلمة القبعض وسألوه عن معناها فقال: «القطن» قال الشاعر:

(٨٧ و٨٨) الكامل في اللغة والأدب ٢: ٩٤ للمبرِّد.

(٨٩ و٩٠) المصدر السابق ١: ١٨٨؛ وقد وردت له في كتاب النوادر ص ٢٠ لأبي زيد ـ نشره سعيد الخوري الشرتوني؛ المطبعة الكاثوليكيّة، بيروت ١٨٩٤؛ رواية بالنصب عطفًا على اسم إنَّ وعلّق عليها أبو زيد بقوله: «قيارٌ جمله، أراد فإنّي غريبٌ وإنَّ قيارًا أيضًا غريب؛ ويجوز الرفع على الابتداء» إذا اعتبرت الواو واوًا حاليّة.

(٩١) ضحى الإسلام ٢: ٢٩٢.

(٩٢) «كان أبو علي الفارسيّ شديد التضيق بما كان يلمسه من مبالغة بعض الدارسين من النحاة في فلسفة النحو ومنطقته، وفي الأسلوب العقليّ الذي درجوا عليه في دراسة النحو، وكان كثير البرم بما كان يصدر عن أبي الحسن الرماني بوجه خاصّ، وكان الرماني يعاصره، وكان ينهج في نحوه منهج المتكلّمين والمناطقة، وقد استمع إليه مرّة يملي على أصحابه ما لم يألفه أبو علي فقال: «إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان ما نقوله فليس معه منه شيء». (مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه ص ٢٦، والأنباري: نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء ص ١٨٩ تحقيق عطيّة عامر، المطبعة الكاثوليكيّة، بيروت ١٩٦٣).

(٩٣) مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه ص ١٩٨.

(٩٤) ضحى الإسلام ٢: ٢٦٠.

كأنَّ سنامَها حُشِيَ القبعضا[٩٥].

«فاخترع المعنى واخترع له الشاهد»[٩٦].

وأنَّ أبا علي الفارسيّ حرَّف بيت عمر بن أبي ربيعة:

... ... لكي يحسبوا أنَّ الهوى حيثُ تنظرُ[٩٧]

فأورده:

... ... كما يحسبوا أنَّ الهوى حيثُ تنظرُ

ليستشهد به على كما لغةً في كيما، فحذف الياءَ ونصب المضارع بعدها لشبهها بكي وأنَّ الصواب: لكي يحسبوا...[٩٨]

وأنَّ النحاة تصرَّفوا في بيت جميل بثينة:

فقالت: أكلَّ الناسِ أصبحتَ مانحًا
لسانك هذا كي تغرَّ وتخدعَا

فأضافوا «أنْ» بعد «كي» ليستشهدوا على ضرورتها في فصيح الكلام وأنَّ الناصبَ للمضارع هو «أنْ» لا «كي»؟؟:

---

(٩٥) لا وجود لكلمة القبعض في معاجم اللغة وهي مركّبة من تقطيع صدر بيت طرفة (الديوان ص ٦٦ دار صادر ـ دار بيروت، بيروت ١٩٦١)
أبا مُنذرٍ أفنَيْتَ فاستبقِ بَعْضَنا ...
[في بَعْضَنا]. والحكاية لطيفة اطلبها في كتاب نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص ١٣٣، وبشأن تحريك هذا الوجز انظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص ٢٢٠ للأنباري نفسه، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٦٧.

(٩٦) ضحى الإسلام ٢: ٣١٥.

(٩٧) وصدر البيت هو:
إذا جئت فامنح طرف عينيك غيرَنا ...
ديوان عمر بن أبي ربيعة ص ٩٣، تأليف محمّد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، مصر ١٩٥٢.

(٩٨) ابن هشام: مغني اللبيب ١: ١٩٢-١٩٣، تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمّد علي حمدالله ومراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق ١٩٦٤.

فقالت: أكلَّ الناسِ أصبحتَ مانحًا
لسانك هذا كي ما أنْ تغرَّ وتخدعَا[٩٩]

كما تصرّفوا في عجز بيت عبدالله بن مسلم بن جندب الهذلي:

..... يا ليتَ عدّةَ حولٍ كلّه رجَبا

برفع كلمة رجب بدلَ نصبها للدلالة على إعمال ليتَ لما «لم يعثروا على بقيّة الكلمة»[١٠٠].

ـ ٤ ـ

براء الشاعر من كلّ ذلك

وممّا يدلّ على أنَّ الشاعر لم يكن همّه من كلّ ذلك سوى قول الشعر وأنَّ النحاة هم الذين فلسفوا قواعد اللغة وحملوها أشياءَ هي براء منها ونحلوا الشعراء أبياتًا لم يقولوها فتصرّفوا في روايتها «على حسب ما يريدون»[١٠١] لتطابق القاعدة التي يستشهدون من أجلها؛ قول عبدالله بن مسلم بن جندب الهذلي ـ المذكور آنفًا ـ في قصيدته التي مطلعها:[١٠٢]

---

(٩٩) ديوان جميل بثينة ص ٧٤، تحقيق بطرس البستاني، دار صادر ـ دار بيروت، بيروت ١٩٦١، والنحو الوافي ٤: ٢٣١.

(١٠٠) قطر الندى وبل الصدى ص ٢٩٦-٢٩٧ لابن هشام، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، مصر ١٩٥٤.

(١٠١) رسالة الغفران ص ٣١٨، ط. رابعة، مصر بدون تاريخ [١٩٦٧]، وفيها تهكّم لاذع بالنحويّين وشواذهم لما صرفوه وقوّلوه ليطابق أغراضهم، وكلّ ذلك على غير علم من الشاعر.

(١٠٢) كتاب شرح أشعار الهذليّين ٢: ٩١٠ شعر عبدالله بن مسلم بن جندب، صنعة أبي سعيد السكّري، تحقيق عبد الستار أحمد فرّاج، مراجعة محمود محمّد شاكر، القاهرة بدون تاريخ، ومجالس ثعلب ٢: ٤٧٤-٤٧٥، تحقيق عبد السلام محمّد هارون، دار المعارف، مصر ١٩٤٩. وهو ممّن يحتجّ بقوله؛ وفي البيت الأوّل والسادس من قصيدته الأولى (٢: ٩٠٩) إقواة. وفي البيت الذي يستشهد به النحاة على نصب معمولي ليت (المبتدأ والخبر)؛ وتأكيد النكرة (حول) بمعرفة (كلّه) [بغير لفظها] وردت «كلّه» في المخطوطة بالنصب على الظرفيّة؛ فما رأي سادتنا النحاة بما يستشهدون؟؟.

يا للرجالِ ليوم الأربعاءِ أمَا ينفكُّ يُحدِثُ لي بعدَ النُّهَى طربَا

فقد حكمت عليه القافية بنصب خبر ليت فنصبه ولم يبالِ بالرفع:

لكنَّه شاقَهُ أن قيلَ ذا رجبٌ يا ليتَ عدّة حولٍ كلِّه رَجَبَا

وكان النحاة، كما ذكرنا، قد تصرّفوا في البيت لما «لم يعثروا على بقيّة الكلمة»؛ فلمّا وقفوا على تتمّتها وبدلاً من أن يخطئوا الشاعر ويجعلوا من قوله شواذًا لا يقاس عليه، راحوا يؤوّلونه ويستشهدون عليه ليصحّحوه بقول:

يا ليت أيّام الصِبا رواجِعَا[١٠٣]

ثمّ قالوا إنّها لغة ضعيفة لبعض العرب على نصب الجزءَين معًا بليت؛ فكانوا إن أتعبوا أنفسهم بالتأويل والاستشهاد وتصحيح الغلط بالغلط وبقي للبيت روايتان الأولى: رواية النحاة بالرفع بالضمّة الظاهرة، والثانية: رواية الأدباء بالنصب بالفتحة الظاهرة[١٠٤].

قول الفرزدق ومن ذلك قول الفرزدق ـ وهو ممّن يحتجّ بشعره أيضًا ـ «في بيت لا تزال الركب تصطك في تسوية إعرابه»[١٠٥] من قصيدته الغائيّة المضمومة القافية والتي مطلعها:[١٠٦]

عزفتَ بأعشاشٍ وما كِدْتَ تَعْزِفُ
وأنكرتَ من حدراءَ ما كُنْتَ تعْرِفُ

---

(١٠٣) الرجز للعجاج، انظر ديوان العجاج ص ٧٨٢ الجزء الثاني من مجموع أشعار العرب، ـ ليدن ١٩٠٣.

(١٠٤) قطر الندى وبل الصدى ص ٢٩٦-٢٩٧، شاهد ١٣٨ لابن هشام، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، مصر ١٩٥٤. وفي هذا الشاهد مصداق لبحثنا من أنّ النحاة قد تلاعبوا بالشواهد للشعريّة وحمّلوا اللغة والشعراء أشياءَ هما براءٌ منها. وأنّ الشاعر لم يكن همّه من كلّ ذلك سوى قولِ الشعر أطابق قوله القاعدة أم لم يطابقها.

(١٠٥) الكشاف ٣: ٧٢، للزمخشري، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٤٦.

(١٠٦) ديوان الفرزدق ٢: ٥٥١ ط. الصاوي، مصر ١٩٣٦.

وهو قوله:

وغَضَّ زمانٌ يابنَ مروان لم يَدَعْ
من المالِ إلَّا مُسْحَتًا أو مُجرَّفُ[١٠٧]

فقد حكمت عليه القافية برفع كلمة «مُجرَّف» فرفعها ولم يبالِ بالنصب ولا بقاعدة الاستثناء، ومذ قال الفرزدق هذا البيت وهو مثار للخلاف بين النحويّين يقلبونه ويعلّلونه ليروا له تخريجًا يبرّرون به خطأ الفرزدق، وما أولوه به كان ضعيفًا[١٠٨]. وقد سأله يومًا ابن أبي إسحق: «على أيّ شيء ترفع: أو مجلَّف؟ فقال: على ما يسوءُك وينوءُك»[١٠٩]، «علينا أن نقول وعليكم أن تتأوّلوا؛ ثمّ أخذ يهجوه في شعره»[١١٠]. و«أبو عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب كانا لا يعرفان للرفع وجهًا»[١١١].

ولم يصب الحقيقة سوى ابن قتيبة في كلامه عن الفرزدق حين قال: «رفع [الفرزدق] آخر البيت ضرورةً وأتعب أهلَ الإعراب في طلب الحيلة، فقالوا وأكثروا»[١١٢].

كما استدرك ابن أبي إسحق على الفرزدق ـ أيضًا ـ لحنًا آخر لما هجاه الفرزدق بقوله: مولىً مواليا؛ فقال له ابن أبي إسحق: «ولقد لحنتَ أيضًا من قولِكَ مولى مواليا، وكان ينبغي أن تقول: مولى مَوَالٍ»[١١٣]. فلم يعبأ

---

(١٠٧) المصدر السابق ص ٥٥٦؛ وهي من النقائض، انظر نقائض جرير والفرزدق ٢: ٥٤٦ ط. بيفن، ليدن ١٩٠٨-١٩٠٩. ويروى أو مُجلَّف.

(١٠٨) راجع تأويلهم لذلك في نقائض جرير والفرزدق ٢: ٥٥٦-٥٥٧.

(١٠٩) الأنباري: نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص ١٣، تحقيق عطيّة عامر.

(١١٠) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو ص ٩٤، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٥١.

(١١١) المصدر السابق ص ٩٥.

(١١٢) المصدر السابق ص ٩٥، وابن قتيبة: الشعر والشعراء ١: ٣٣، دار الثقافة، بيروت ١٩٦٤.

(١١٣) الأنباري: نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص ١٣، تحقيق عطية عامر. ولليت هذا فضّة اطلبها في ديوان الفرزدق ١: ٢٦٢ هـ ٥، والقفطي: إنباه الرواة على أنباه النحاة ٢: ١٠٥ هـ ١ تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصريّة، القاهرة ١٩٥٢؛ والزبيدي: طبقات النحويّين واللغويّين ص ٢٧ هـ ١، المحقّق نفسه، الطبعة الأولى، مصر ١٩٥٤.

بقولهِ ومضى يهجوه وما قول جرير:

زعم الفرزدقُ أن سيقتلُ مربعًا...[114]

برفع المضارع بعد أن الناصبة وتأويل النحاة لهذا الرفع وتبريرهم جريرًا بأحسن من تبريرهم لقول الفرزدق!؟ وما همَّ جرير أن يكون الفعل المضارع منصوبًا أو مرفوعًا بعد أن؟؟ بمقدار همِّه النيل من خصمه الفرزدق؛ فكان أن أتعب أهل الإعراب في تخريج وجه له. ولو أنشده منصوبًا لكان أراحهم وأيّدوه بذلك واستصوبوا قوله واستشهدوا به - كما استشهدوا به على الرفع -؛ ولكن أنشده دون تكلّف فأتى به مرفوعًا فأتعب بذلك النحاة في التأويل فقالوا وأكثروا في طلب الحيلة.

ومثل ذلك ما حكاه الجاحظ[115] عن محمّد بن سليمان وكانت له خطبة لا يغيّرها وكان يقول فيها: «إنَّ الله وملائكتُه»، فكان يرفع الملائكة؛ فقيل له ذلك، فقال: «خرّجوا لها وجهًا» ولم يكن يدع الرفع[116].

---

(١١٤) ديوان جرير ص ٣٤٨ ط. الصاوي، مصر ١٣٥٣ هـ وتتمّة البيت:

فابشر بطول سلامةٍ يا مربعُ

...

(١١٥) البيان والتبيين ١: ٢٩٥ للجاحظ، تحقيق عبد السلام محمّد هارون، القاهرة ١٩٤٨.

(١١٦) وبالفعل فقد خرّج النحويّون لقوله: «وملائكتُه» بالرفع وجهًا سخيفًا ممسرخًا سقيمًا [اطلبه في النحو الوافي ١: ٤٩٠]، ممّا جعل المؤلّف يتساءل بمرارة: «كيف يقبلون أن تؤوّلَ الآية لتطابق القاعدة ولا يتصرّفوا في القاعدة تصرّفًا صريحًا يساير الآية... ولِمَ التمحّل في الأمثلة العربيّة الأخرى - وهي كثيرة - وترك القاعدة بغير إصلاح! وهل يصير الأسلوب الفاسد صالحًا بمجرّد التأويل والنيّة الخفيّة من غير تغيير يطرأ على ظاهره؟ ثمّ هم لا يبيحون التأويل إلّا في الأمثلة المسموعة التي تخالف قاعدتهم، أمّا الأمثلة التي هي من كلام المحدثين فقاسمة - في رأيهم - فسادًا ذائبًا - فلا يجوز قبولها، ولا التماس التأويل فيها...».

ويختم كلامه: «وبعد يجب التفطّن له أنَّ كلَّ واحدٍ من هذه الاعتبارات لا يصحّ الالتجاء إليه بداعي التسهّل في تصحيح كلمة، وتلمّس التصويب ممّن نطق بها على غير هدي لغوي»، وإلّا صارت اللغة لعبًا ولهوًا... فمن الحكمة ألّا نلجأ إلى استعمال تلك الأساليب ما وجدنا مندوحة للبعد عنها. ومن الخير أن نكتفي في العطف على اسم إنَّ بضبط المعطوف منصوبًا فقط... لأنَّ هذا هو المسلك الظاهر والنهج الواضح الذي يُعدّ اتّباعُه من أهم مقاصد البلغاء».

قلنا: إنَّ الأمثلة هي ذاتها التي نراها في كلّ الكتب النحويّة التي تتعرّض لذكر الشاذّ منها سمع من كلام العرب ولا جديد فيها لأنّ الأسلوب الأصيل الصافي بأيدينا ويتجنّبها؛ وهذا أبو عبيدة يقول: «فإنّي والفرزدقَ وكُثيّرَ عَزّةَ لجلوسٌ» [النقائض ٢: ٥٤٦].

الشواذّ في القرآن

ممّا لا شكَّ فيه أنَّ للقرآن أثرَهُ البالغ في تلك التأويلات؛ إذ جاءت فيه آيات شواذ لا تطابق أحكامَ القواعدِ الموضوعة في شيء: «إنَّ الذينَ آمنوا والذينَ هادوا والصابئون...» [قرآن ٥: ٧٢]: معطوف مرفوع على اسم إنَّ المنصوب؛ و«إنَّ المصدِّقين والمصدِّقات وأقرضوا الله قرضًا...» [قرآن ٥٧: ١٨]: عطفُ فعلٍ على اسم؛ و«فالمغيراتِ صُبْحًا، فأثَرْنَ به نَقْعًا» [قرآن ١٠٠: ٣-٤]: عطفُ فعل على اسم أيضًا، «وإنْ طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما...» [قرآن ٤٩: ٩]: إسم مثنّى أسند إليه فعل بصيغة الجمع؛ «ونبّئهُم عن ضيف إبراهيم إذ دخلوا عليه فقالوا سلامًا» [قرآن ١٥: ٥١]: إسم مفرد أسند إليه فعلان بصيغة الجمع أيضًا؛ «وأسرُّوا النجوى الذينَ ظلموا» [قرآن ٢١: ٣]: فاعلان لفعل واحد؛ فهذه الآيات اصطدم بها النحاة فراحوا يلتمسون لها تأويل شتّى[١١٧] لتطابق ما وضعوا له من قواعد[١١٨] ويستشهدون على ذلك بما جاء من شاذ الشعر[١١٩] فأغربوا وتخيّلوا[١٢٠] فكان أثر التمحّل ظاهرًا في تأويل الآيات[١٢١] والتمثيل «واهن متهافت»[١٢٢]؛ ولو تنبّهوا إلى أنّه «تنزيلٌ مِنْ ربِّ العالَمِينَ» [قرآن ٥٦: ٨٠] وكفُّوا عن تلك التأويلات وقالوا هكذا نزلت الآية ولا سبيلَ إلى تخريج أو تأويل وجهٍ لها؛ لكان في قولهم هذا ما لا يضير البتّة، بل كان خيرًا من

---

(١١٧) أنظر تاز الفرى في شرح جوف للفرا ص ٦٩.

(١١٨) النحو الوافي ١: ٤٩٠ و٣: ٤٨٠ ومع هذا «فإنَّ الغموض يظلّ باقيًا والاعتراضات قائمة» (المصدر السابق ٣: ٤٨٠) و٤: ٣٣٥ هـ ١ والكشّاف ٤: ٣٦٤ وهـ ٤ من الصفحة ذاتها، والقياس: إتتلتا، كما قرأ ابن أبي عبلة (المصدر السابق). والأب لامنس *L'ISLAM* ص ٥٣.

(١١٩) النحو الوافي ١: ٤٩٠.

(١٢٠) أنظر في النحو العربيّ ص ٦٣ و٢٢٣ و٢٢٤ «فلم تكن الآيتان» كما قدّر ابن الأثير وابن هشام، ولم يسبق فيها ذكر لفعل، ثمّ حذف، كما زعما...» (المصدر السابق ص ٢٢٤).

(١٢١) النحو الوافي ٤: ٣٤٩، ٣٥٠ و٣٦٥ هـ ١.

(١٢٢) في النحو العربي ص ٦٣ والنحو الوافي ٣: ٤٢٠ و٤٢١.

تلك التأويلات البعيدة الممعنة في التخيّل، وهم الذين كانوا يختمون قولهم أبدًا «والله أعلَمُ»[١٢٣].

القراءات الشاذّة

أمّا ما جاء من قراءات شاذّة كرفع المضارع بعد أن لمَن قرأ: «أنْ يُتِمُّ الرضاعةَ» [قرآن ٢: ٢٣٣] برفع يُتِمُّ[١٢٤]، والنصب بلم «ألَمْ نشرحَ لكَ صدرَك» [قرآن ٩٥: ١] بنصب نشرح[١٢٥]، وجزم المضارع المجرَّد «أنَّ الله يأمرُكم» [قرآن ٤: ٥٧] بجزم يأمرْكم[١٢٦]، وجزم فعل الشرط وجوابه بلا التي لا تجزم إلّا فعلًا واحدًا «لا تمنُنْ تستكثِرْ» [قرآن ٧٤: ٦] بجزم تستكثر[١٢٧]، وجزم فعل الشرط دون الجواب بالأدوات التي تجزم فعلين «أينما تكونوا يدرِكْكُم الموتُ» [قرآن ٤: ٧٧] برفع يدرككم[١٢٨]، ورفع اسم إنَّ المشدّدة[١٢٩] «إنْ هذان لساحران» [قرآن ٢٠: ٦٣] وتنوين الممنوع من الصرف[١٣٠] «سلاسلًا وأغلالًا» [قرآن ٧٦: ٤] ـ وكما أنَّ الألسن الستّة التي نزلت بها القراءات[١٣١] لا حاجة بنا إلى معرفتها وأنّا لو عرفناها لم نقرأ اليومَ بها[١٣٢]، وأنَّ تلك القراءات التي أنزل عليها القرآن إنّما هي لغات ميتة محي منها ستّ وبقيت منها واحدة[١٣٣] هي قراءة المصحف

---

(١٢٣) أنظر مقدّمتان في علوم القرآن: الفصل الثاني ص ١٧، نشرهما المستشرق آرثر جفري، مصر ١٩٥٤.

(١٢٤) النحو الوافي ٤: ٢١٥.

(١٢٥) النحو الوافي ٤: ٣١٧.

(١٢٦) النحو الوافي ٤: ٢١٢.

(١٢٧) النحو الوافي ٤: ٣٠٠ هـ ٣.

(١٢٨) النحو الوافي ٤: ٣٥٥.

(١٢٩) إحياء النحو ص ٦٤ و٦٥.

(١٣٠) المصدر السابق ص ١٧٢.

(١٣١) وهي غير القراءات الشاذة في مصحف عثمان: انظر تفسير الطبري ١: ٦٥ هـ ٤، دار المعارف، مصر ١٣٧٤ هـ.

(١٣٢) أنظر المصدر السابق ص ٦٦.

(١٣٣) في الأدب الجاهلي ص ١٢٢، تأليف طه حسين، دار المعارف، مصر ١٩٥٢.

العثمانيّ[١٣٤] ـ؛ كذلك لا حاجة بنا إلى هذه القراءات الشاذّة ومن الأنسب إهمالُها اليوم وعدمُ الأخذ بها[١٣٥]، خصوصًا وأنّ روايةً بعض هذه القراءات موضعُ شكّ[١٣٦]، وأنّ ما قرئ شاذًّا قد جاء صحيحًا مطابقًا للقواعد في مظانه وأنّ القواعد قد تكامل وضعها، والأسباب التي دفعت إلى مثل هذه القراءات قد زالت والمصاحف قد نقطت وأعجمت ولا مجال لقراءة شاذّة بعد اليوم.

الأحاديث الشاذّة

كذلك ما جاء من الأحاديث وما روي منها شاذًّا [لأنّ لها رواية أخرى صحيحة]، لمَن روى: «يا رسولَ الله لا تشرف يصبُك سهمٌ»[١٣٧] بجزم المضارع «يصب» بسكون آخره، و«إذا أخذتما مضاجعكما تكبّرا أربعًا وثلاثين[١٣٨]» بجزم المضارع «تكبّران» إذا وهي لا تجزم، و«يتعاقبون فيكم ملائكةٌ»[١٣٩] ـ فاعلان لفعل واحد، و«مَن أكل من هذه الشجرة فلا يقربَنّ مسجِدَنا هذا، يؤذنا[١٤٠]» بجزم المضارع «يؤذي» بحذف الياء من آخره؛

---

(١٣٤) كتاب المصاحف، المقدّمة ص ٨، للسجستاني، صحّحه الدكتور آرثر جفري، مصر ١٩٣٦.

(١٣٥) أنظر النحو الوافي ٤: ٢١٥ و٣٥٥.

(١٣٦) المصدر السابق ص ٣٥٥.

(١٣٧) المصدر السابق ص ٣٠٠.

(١٣٨) المصدر السابق ص ٣٣٤ وصحيح البخاري ٤: ٢٠٨. والرواية الصحيحة هي التي أثبتها صحيح مسلم ١٧: ٤٥، القاهرة ١٣٤٩ هـ، وهي: إذا أخذتما مضاجعكما أن تكبّرا الله أربعًا وثلاثين.

(١٣٩) صحيح البخاري ١: ١٣٩، دار الطباعة العامرة [بولاق] ١٣١٥ هـ.

(١٤٠) النحو الوافي ٤: ٣٠٠ هـ ٣، والرواية الصحيحة هي التي ذكرها صحيح مسلم ٥: ٤٩ «مَن أكلَ من هذه الشجرة [شجرة الثوم] فلا يَقْرَبَنّ مسجدَنا ولا يؤذِيَنّا».
جاء في صحيح مسلم ٥: ٤٩ «مَن أكلَ من هذه الشجرة فلا يَقْرَبَنّا ولا يصلّي معنا...»، وفي الهامش: «مَن أكل من هذه الشجرة فلا يَقْرَبَنّا ولا يَصلّ معنا» هكذا ضبطناه ولا يصلّ على النهي ووقع في أكثر الأصول ولا يصلّي بإثبات الياء على الخبر الذي يراد به النهي وكلاهما صحيح فيه نهي. فلا يقربَنّ مسجِدَنا ولا يؤذِيَنّا: هو بتشديد النون، وإنّما نبّهت عليه لأنّي رأيت مَن خفّفه ثمّ استشكل عليه إثبات الياء مع أنّ إثبات الياء المخفّفة جائز على إرادة الخبر كما سبق. ■

فلندَعْها على أن رويت هكذا ولا خير في تأويلها لتطابق قواعد الإعراب[١٤١]، فالتأويل لا يزيدها إلَّا إبهامًا وغموضًا. وإن قيل فيها إنَّها لغات[١٤٢] فمن الخير العميم تركُها وإهمالها لأنَّها أمست بحكم الزمن لغات ميتة لا نعلم من أمرها سوى ما جاءنا منها خلال تلك القراءات والأحاديث ولا يمكنُّا استخدامَها في كلامنا الفصيح وإلَّا هُجِّنَ علينا[١٤٣]؛ والابتعاد عن تلك التعليلات[١٤٤] والمماحكات[١٤٥] التي لا طائل تحتها؛ وقد آن وقتُ نبذِها[١٤٦] فهي «لا تلمُّ بالنحو في شيء»[١٤٧].

— ٦ —

الشواذّ في الصرف

هذا في النحو، أمّا في الصرف فقد كان نزاعُهم أشدَّ وأقوى؛ فقالوا: «هَدَرَ دَمُهُ يَهْدُرُ وَيَهْدِرُ هَدْرًا[١٤٨] [وهَدَرَ دَمَهُ يَهْدُرُ وَيَهْدِرُ

= قلنا: وفي قوله: «ولا يصلّي بإثبات الياء على الخبر الذي يراد به النهي» ما يُشْعِرُ وجوب حذف حرف العلّة في النهي. ووجودُه في هذا الحديث شاذّ، لذلك لا يقي وجوده صفة النهي عنه. والأصحّ حذفه (ولا يصلّ)، كما ضبط أوّلًا وإثبات ياء (يؤذيّا) مع تشديد النون.

(١٤١) أنظر النحو الوافي ٤: ٣٠٠ هـ ٣.

(١٤٢) المصدر السابق ٤: ٣٣٤؛ وشواهد التوضيح ص ٩٧ و١٩٢، لابن مالك، القاهرة ١٩٥٧

(١٤٣) أنظر قصّة مؤلّف النحو الوافي مع أستاذه ٢: ٤٤٤ «فإن نحن اجترأنا على مخالفتهم [مخالفة النحويّين] وسرنا على نهجه [نهج القرآن] حكموا على كلامنا بالخطأ، ولم يجرءوا أن يصدروا هذا الحكم على الأمثلة القرآنيّة التي حاكيناها ولا على قواعدهم التي وضعوها قاصرة مقصّرة، وإنّما يفرُّون من هذا وذاك إلى التأويل البغيض في الآيات والتكلّف المقهور» (اللغة والنحو بين القديم والحديث ص ٩٤ تأليف عبّاس حسن، دار المعارف، مصر ١٩٦٦).

(١٤٤) أنظر النحو الوافي ١: ٤٩٧-٤٩٨.

(١٤٥) شواهد التوضيح ص ١٥١ و١٥٤ و١٩٣.

(١٤٦) أنظر النحو الوافي ١: ٤٧٥-٤٧٦ مع الهامش، الطبعة الثالثة، دار المعارف، مصر ١٩٦٦.

(١٤٧) المرجع في تدريس اللغة العربيّة ص ١٨٦.

(١٤٨) كنز الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ ص ٢٧٤، بابُ هدرِ الدَّمِ، لابن الكيّت، بيروت ١٨٩٥.

[149] فهو لازمٌ متعدٌّ[150] وأهْدَرْتُهُ أنا[151]؛ وَطُلَّ [للمجهول][152] دَمُهُ، وَطَلَّهُ الله[153]، ولا يُقَالُ أَطْلَلْتُهُ[154] ولا طَلَّ [للمعلوم] دَمُهُ. أبو عبيدة: يقالُ طَلَّ دَمُهُ [للمعلوم] يَطِلُّ بالكسرِ؛ وسمعتُ أبا عمرو الشيباني يقولُ: طَلَّ دَمُهُ يَطُلُّ [بالرفع] لغةٌ[155]؛ وهنا تعود إلى حكاية اللغات.

والحشا: حشا البطن، مقصور يكتب بالألف لأنَّ تثنيته حشوان؛ وأجاز بعضُهم كتابته بالياء، وحكى في تثنيته حشيان. والحشا أيضًا: الناحية ويكتب بالألف، وقد كتب في اللسان بالياء[157].

وزن فعلاء وفِعْل

وفعلاء تجمع على فعالى وفعالي كصحراء صحارى وصحاري[158]؛ وإنَّ وزنَ المصدرِ فِعْل من المثال الواوي تحذف واوه وتكسر عينه ويعوَّض عن فائه المحذوفة بتاء التأنيث في آخره كثقة وعِلَّة فإنَّ أصلهما وِثْق ووِعْد وشذَّ فتح العين في سَعَة وضَعَة. أمَّا إذا كان المصدر على وزن فَعْل كوَعْد يبقى على لفظه[159].

الإعلال والإبدال

وأتوا بضروب خياليّة في الإعلال والإبدال فقالوا:

(149) كتاب مختصر تهذيب الألفاظ ص 169، لابن السكّيت، بيروت 1897.
(150) القاموس المحيط 2: 159 مادّة هَدَر، للفيروزابادي، مصر 1954.
(151) الألفاظ الكتابيّة ص 16، لعبد الرحمٰن بن عيسى الهمذاني، بيروت 1885.
(152) أنظر مبادئ العربيّة 4: 27 عد 31 ف 3، للمعلّم رشيد الشرتوني، بيروت 1956.
(153) كنز الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ ص 275.
(154) الألفاظ الكتابيّة ص 16.
(155) كنز الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ ص 275.
(156) المصدر السابق ص 275.
(157) المقصور والممدود ص 8-9 عـ 47، للأنباري، تحقيق عطيّة عامر، بيروت 1966.
(158) مبادئ العربيّة 4: 93 عد 160 ف 3.
(159) المصدر السابق ص 36 عد 46.

«إنَّ كلمة خطايا وبرايا هي على وزن فعائل لأنَّ أصلهما خطائِئ وبرائِئ، ثمّ قلبت الياء التي بعد ألف الجمع إلى همزة فصارتا خطائِيَ وبرائِيَ، ثمّ قلبت الهمزة ياءً مفتوحة بعدها ألف فصارتا خطايا وبرايا».

و«إنَّ بناءَ صيغةٍ على وزن قِمَطْر من الفعل [الثلاثي] قَرَأَ هي قِرَأْي، وأنَّ الأصل قِرَأْأٌ بتسكين الهمزة الأولى وتحريك الثانية؛ ثمّ قلبت الثانية ياءً لوقوعها طرفًا بعد الهمزة الساكنة[١٦٠]» فصارت (قِرَأْيٌ).

وإنَّ كلمة غازٍ أصلُها غازِوٌ، فتطرّفت الواو وكسر ما قبلها فقلبت ياءً فصارت غازِيٌ، فاستثقلت الضمّة على الياء فحذفت، ثمّ حُذفت الياء لالتقاء الساكنين[١٦١]. وإنَّ الدمَّ أصلُه دَمَوٌ وقيل دَمَيٌ حذفت لامه اعتباطًا - أي لغير علّة تقتضي الحذف - وبعضهم يقلبها ميمًا ويُدغِم فيها الميم التي قبلها ويقول دمٌ بالتشديد[١٦٢].

وجميعها مراحل تخيّليّة لم تعرفها العرب[١٦٣] و«لا يكاد يشيع لها نظائر مأثورة في فصيح الكلام»[١٦٤]. ويوجز ذلك قول أحد الأعراب وقد حضر مجلسًا للكسائي يتحاورون في النحو فأعجبه ذلك، ثمّ تناظروا في التصريف فلم يهتدِ إلى ما يقولون؛ ففارقهم وأنشأ يقول:

ما زالَ أخذُهمُ في النحوِ يعجبني ... حتّى تعاطوا كلام الزِّنجِ والرومِ
بِمَفْعَلٍ فَعِلٍ لا طابَ مِنْ كَلِمٍ ... كأنَّهُ زَجَلُ الغِربَانِ والبُومِ[١٦٥]

---

(١٦٠) أنظر النحو الوافي ٤: ٥٧٨ و٥٨٢.
(١٦١) مبادئ العربيّة ٤: ٦٥ عد ١١١ هـ ١.
(١٦٢) محيط المحيط مادّة دمي.
(١٦٣) أنظر النحو الوافي ٤: ٥٧٨ هـ ٣.
(١٦٤) المصدر السابق ٤: ٥٨٢ هـ ١.
(١٦٥) معجم الأدباء ١٣: ١٩٣-١٩٤، نشره الدكتور أحمد فريد رفاعي، دار المأمون، مصر ١٩٣٨.

الخاتمة

وأحسَّ النحويّون بتطويلاتهم وعللهم وأنّهم قد تعبوا وأتعبوا، فهبَّ فريقٌ منهم يضع الكتب المبسّطة الواضحة لصبية الكتاتيب ينهجون فيها حسب القياس دون اللجوء إلى الجدل الفلسفيّ العقيم والعلل الفارغة؛ فيذكرون القاعدة ويضربون المثل عليها ثمّ يقولون: «وأشباه ذلك فقس عليه» أو «فافهم ذلك»، فكانت خير ما وصل إلينا في هذا الفنّ، يبرز من مطاويها جمال اللغة ورونقها وحيويّتها، فكتب خلفٌ الأحمر البصريّ (+ ١٨٠- ٧٩٦م) مقدّمته في النحو[١٦٦]، وابن النحّاس (+ ٣٣٨هـ - ٩٤٩م) كتاب التفّاحة في النحو[١٦٧]، والآجُرُّوميّ (٦٧٢-٧٢٣ هـ/ ١٢٧٣-١٣٢٣م) آجُرُّوميّته[١٦٨]. . . . والخوري يوسف إلياس الدبس (١٨٣٣-١٩٠٧) مغني المتعلّم عن المعلّم في مبادي التصريف والنحو[١٦٩].

وكما أنّهم قالوا لا بدَّ لكلِّ فعلٍ من فاعل ولا يجوز أن يسند الفعل إلى أكثر من فاعلٍ واحدٍ ورفضوا لغة «أكلوني البراغيث» وضعّفوا حديث «يتعاقبون فيكم ملائكة»[١٧٠]؛ كان عليهم أن يرفضوا كلّ ما هو شاذ ويقولوا هذا أصاب وذاك أخطأ دون أن يحاولوا تبرير ذلك الخطأ ويحتفظوا بالأساليب الصحيحة التي جاءت طبقًا لتلك القواعد التي وضعوها لها.

---

(١٦٦) مقدّمة في النحو تأليف خلف الأحمر البصري، تحقيق عزّ الدين التنوخي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، إحياء التراث القديم ٣، مطبعة الترقي، دمشق ١٩٦١.

(١٦٧) كتاب التفّاحة في النحو تأليف أبي جعفر النحاس، تحقيق كوركيس عوّاد، مطبعة العاني، بغداد ١٩٦٥.

(١٦٨) متن الآجُرُّومية في علم العربية تأليف أبي عبدالله محمّد بن محمّد بن داود الصنهاجي المشهور بابن آجُرُّوم، وعليها تعليقات مفيدة للشيخ هاشم بن محمّد الشحات الشرقاوي، الطبعة الثالثة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر ١٩٥٥. وللآجُرُّومية طبعات كثيرة في الغرب والشرق حتّى لا تعرف كليًا في اللغة، مطوّلًا أو مختصرًا، عني به العلماء عنايتهم بهذه المقدّمة (انظر ذخيرة المعارف المجلّد الأوّل: مائة الآجُرُّومية، بإدارة فؤاد أفرام البستاني).

(١٦٩) المطبعة العمومية، بيروت ١٨٨٥.

(١٧٠) مصباح الطالب في بحث المطالب ص ١٧٧ هـ ٣، وانظر القرى في شرح جوف الفرا ص ٦٩.

صدر عن دار المشرق